الديمقراطية وبراثن الرجعية

■ لطيف بولا

ما أكثرهم اليوم، دعاة الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة، انه والحق يقال، رداء جميل وحديث وعصري لكن لا يناسبهم لأنه ليس على مقاساتهم، ويبدو مهلهلا على نظمهم البالية، وراح يرتديه كل من هب ودب، أفرادا وجماعات، يافطات براقة مزورة تجذب البلهاء لبضاعة كاسدة غير مرغوب فيها، بانت حقيقتها الممقوتة، لا بد من تزويقها بشعارات انسانية لتمرر الى أناس متخلقين وسط هذه الفوضى.

تناولت شعوب أوروبا هذه المصطلحات الأغريقية بشكل ثوري منذ القرن الثامن عشر، ونشرتها في ربوعها عن طريق كتابها وفلاسفتها المجددين. ورغم الظروف الاجتماعية القاسية التي كانت تمر فيها أوروبا، إلا انها نمت واستطالت وأحدثت ثورة اجتماعية وسياسية واقتصادية أثناء تطبيقها لتلك المصطلحات على واقع بائس ومرير فتك به الاقطاع والرجعية مئات من السنين العجاف. ولأن أوروبا هضمت معنى هذه المصطلحات، وسارت على نهجها في طريق التقدم والرقي شمل كل مجالات الحياة، ولتترك وراءها كل المصطلحات والشعارات الكاذبة التى عفى عليها الزمن، والقوانين المجحفة، والأيقونات المبجلة التي تجسد العبودية، وتحلل الظلم والقهر الاجتماعي والاستغلال الطبقي لتصبح بعد فترة من اندلاع تلك الثورة أثرا بعد عين.

أما في شرقنا، وبالأخص الشرق الأوسط، فان الأنظمة القائمة فيه ومعها كثير من الأحزاب والجماعات السائرة في ركابها، تعزف على أوتار الديمقراطية زورا ليل نهار، لكنها ترقص على أنغام الاوتوقراطية!! تنشد أغاني الحرية وتطبق الديكتاتورية، فيأتي عزفها السياسي والاجتماعي والاقتصادي كله نشازا في نشاز، ترفضه النفس البشرية الحرة، لأنها بعيدة كل البعد عن سمفونية الحياة وأحلام البشرية المتطلعة الى الحرية والعدل والمساواة.

مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية (democracy) كما قلنا مصطلح اغريقي يعني حكم الأكثرية، الدولة الديمقراطية، الروح الديمقراطية، المساواة السياسية والاجتماعية.. وبعكس ذلك، مصطلح الاوتوقراطية (autocracy) يعني حكم الفرد المطلق.. الديكتاتورية (dictatorship) الحكم الشمولي، فهل اختلط المعنى عند البعض وراح يطبق الاوتوقراطية بدلا من الديمقراطية؟! وكنتُ مرة أشرح مفهوم الديمقراطية لأحد الرفاق! من حزب كان يلهث وراء كسب الجهلة، فقال لي ومن دون مُستحى، معبرا عن الأخلاقية التي تربى عليها "أستاذ إحنا راح نطبق الديمضراطية!!".. وساروا على نهجها! ونحن من ورائهم نتلقى غازاتهم السامة (أستميحكم عذرا).

تاريخ الديمقراطية

ابتكر الأغريق هذه المصطلحات أثناء بحثهم ونقاشاتهم وجدالاتهم الفلسفية ليرسموا طريقا جديدا لحياتهم، ولينقذوا الشعب من أعباء الأنظمة الاتوقراطية، الدكتاتورية الهدامة، ومن سياط الرجعية الرافضة للعلم والتقدم والعدل والمساواة، وتوصلوا الى ان الديمقراطية (democracy) حكم الاكثرية، هو الطريق الصحيح لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات.

ولما كانت أوروبا تعاني هي الأخرى من ويلات الأنظمة الفردية المتسلطة، ومن سياط الرجعية المتهرئة، شمر علماءها وكتابها وشعرائها وفلاسفتها وسياسيوها عن سواعدهم، وراحوا يعزفون جهارا على أنغام الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة في كتاباتهم وأشعارهم وخطبهم، لتصبح تلك الكتابات والخطب والقصائد والأناشيد بمثابة مشاعلا أنارت عقول شعوب أوروبا الغارقة في ظلام الدكتاتوريات والتخلف قرونا عديدة، لتبدأ مرحلة الاصلاحات والبناء الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والتقني في كل مجالات الحياة.

وعندما بدأت رياح الثورة الفرنسية ١٧٨٩ تهب من معاقلها في باريس وفرساي بعد أن أذكت اوارها أفكار فولتير (١٦٤٩-١٧٧٨) الثورية وقلمه اللاذع، وكتابات جان جاك رسو (١٧١٢-١٧٧٨) الاجتماعية التحررية، وألهب جماهيرها ميرابو بخطبه الثورية النارية، وعشرات من الكتاب والشعراء والفلاسفة والمصلحين، بدأت الرجعية الهرمة تقذف آخر ما لديها من سلاح عتيق ووسائل مفضوحة، لم تقوَ جميعها على الصمود أمام تيار الثورة الاصلاحية الجارف، ولم يتسنّ لها أن تلتقط أنفاسها من جديد أو تهرب بجلدها، لتطلب النجدة من أخواتها رجعيات أوروبا. ولما زحفت الجماهير المعذبة الى معاقلها الذهبية المقدسة، وفي مقدمتها سجن باستيل سيء الصيت، هوت خائرة بلا رأس تحت مقصلة (روبسبير) وتلاشى ذلك المجد الزائف المبني على عذاب وشقاء الشعب المستعبد قرونا عديدة في فرنسا، واهتزت أوروبا كلها من قوة ذلك البركان، فوصلتها هزات ارتجاجية ارتجفت بفعلها عروش وتيجان لتتلاشى تلك الأبهة وتلك الهالة من بطانة الاقطاع والرجعية التي سحب البساط من تحت أقدامها، وبان زيفها ودجلها على ضوء مشاعل الثورات التي شملت كل أوروبا، وليصبح عهدها البائد الظالم، المظلم في ليلة وضحاها أثرا بعد عين. فكانت ثورة، ليس فقط على أصحاب العروش فحسب، بل وعلى النمور الورقية الحامية لها، وعلى مخلفاتها الاجتماعية السيئة من البؤس والفقر والمرض والتخلف والجمود الذي استمر قرونا من الظلام، ولتزدهر على أنقاضها العلوم والمعرفة والتطور والتقدم، ولتدشن أوروبا عهدا جديدا، عهد الحرية والديمقراطية والعلمانية، وبناء الانسان الأوروبي المعاصر.

ديمقراطية الشرق

ما لبثت أن وصلت رياح الثورة التقدمية الاجتماعية العلمانية التحررية والديمقراطية الى دول الشرق، ومنها شرقنا الأوسطي، الذي أناخت على صدره الأنظمة الرجعية الدكتاتورية الشوفينية بكل ثقلها مئات من السنين دون أن يتذوق ولو مرة طعما للحرية، وصلت اليه رياح الثورة والحرية، وبطرق متعددة، لتوقظه من سباته العميق بعد أن طبعت في ذهنه ان عبوديته التي نشأ عليها مكتوبة على جبينه وفي لوح القدر.

إلا ان عجلة التاريخ لا تعود الى الوراء وإن كان بالامكان تأخيرها عن التقدم ولو لحين، كما لا يمكن منع بركان يغلي في داخله من الانفجار، وعليه بدأت رياح الثورة تجتاح الشرق لتوقظ شعوبه من سبات عميق، بدءا بثورة اوكتوبر ١٩١٧ في روسيا القيصرية وفي الصين ومعظم شرق وجنوب شرق آسيا والعراق وايران ومصر وسوريا وشمال ووسط وجنوب افريقيا.. جميعها كانت ثورات تحررية متأثرة بشكل أو بآخر بمفاهيم الثورات الحديثة وبرامجها التحررية. ولكن بسبب البؤس الفكري لقادة بعض الثورات، والشعوب المبتلية بالتقاليد الرجعية والقبلية، وبسبب تراكمات الماضي الثقيلة والجهل والتخلف، كل ذلك سبب تمردات وانكسارات في صفوف الثوار وتأخير أو استحالة تطبيق برامجها بتلك العقلية، وكانت نتيجة ذلك التناحر والتحارب بين أبناء الثورة ومصادرة حقوق شعوبهم المظلومة، وخاصة حقوق القوميات الصغيرة، حتى قيل ان الثورة تأكل أبنائها! ونشأت أنظمة عسكرية دكتاتورية لا تقل خطورة وتخلفا وبؤسا عن الحكومات الرجعية الاقطاعية.

ولما كانت الدول الأوروبية قد قطعت شوطا بعيدا في الصناعة، وكانت المنافسة بينها شديدة للحصول على مواد الخام وسوق تصريف بضائعها، ركب الرأسماليون رؤوسهم وقادتهم مصالحهم وأنانيتهم وجشعهم وتخلوا عن شعاراتهم الانسانية في الديمقراطية والحرية والمساواة واقتصرت على دولهم فحسب!. ولتجنب الأزمات الاقتصادية والبطالة والفقر في أوطانهم، وخشية من تنامي قوة الأحزاب الاشتراكية التي تتبنى قضايا العمال والفلاحين وتقف بجانب الطبقات المسحوقة وتتبنى مطاليبها، التجأت الدول الأوروبية الى اسلوب الحروب الاستعمارية للوصول الى مستعمرات في الشرق تحقق أطماعها في الحصول على المواد الخام وأسواق لتصريف بضائعها. وأثناء حروبها المفتعلة تلك، وبحجة الدفاع عن أوطانها ومصالحها تلجأ الى قمع الأحزاب المعارضة التي تطالب بمكاسب اجتماعية للطبقات المسحوقة.

ولما كان لكل فعل رد فعل، تنامت أيضا في العالم الثالث حركات التحرر الوطني ليس لمحاربة الرجعية واذنابها في الداخل فحسب، بل في شن حروب تحررية ضد المستعمرين، فانتصر شعب فيتنام ولاوس وكمبوديا، وشعب مصر والجزائر، وفي العراق ثار العرب والأكراد والآشوريين، وفي سوريا ولبنان وفي بلدان أخرى، وانسحبت جيوش المستعمرين يجرون أذيال الخيبة، لكنهم استطاعوا أن يعودوا من نوافذ ومنافذ أخرى متنكرين بأقنعة شتى، إذ تحالفوا مع القوى الرجعية التي ضُربت مصالحها وأوشك عهدها على الزوال، وبهذا تكون أوروبا قد كالت بمكيالين، مكيال الديمقراطية في أوطانها، ومكيال الرجعية والدكتاتورية في مستعمراتها في العالم الثالث، لأن ذلك يناسب ويخدم مصالحها وإن كان على حساب الشعوب التي تتطلع الى الديمقراطية، فضاعت حقوق شعوب وقوميات كانت ترجو من الغرب خيرا، إلا انها قد خُيب ظنها (فلا ترجو من الفحام ذهبا!!)، وراحت الدول الأوروبية تُفصّل نوعا جديدا من الديمقراطية للعالم الثالث، نوعا خاصا وغريبا ترتديه الرجعية واذنابها لتخفي عوراتها ونواياها الحقيقية، وقد علمتها الضرب على أوتارها، تلك الأوتار التي صنعتها من شرايين شعوبها، لأن الديمقراطية مسموحة قولا ومحرمة فعلا في العالم الثالث. أما الحرية فهي لهم فحسب، تتمثل في تخريب وتدمير الشعوب والأوطان، أما المساواة تطبق في سلب ثروات الشعوب وجعل أبنائها متساوين في البؤس والفقر والتخلف فحسب.

نحن نخشى من أحابيل المستعمرين الذين أذاقونا الأمرين بعد أن تخلوا عن حروبهم فيما بينهم، لاكتنازهم الأسلحة النووية وخطورتها على وجودهم في حالة نشوب حرب بينهم، فتغير تكتيكهم حتى بعد حروبهم الكولنيالية التي أيقظت شعوب العالم الثالث ووحدت صفوفها في مجابهة المستعمرين. فالتجأت الدول الاستعمارية الى مخطط الايقاع بين هذه الشعوب واثارة الفتن، وتكريس سياسة فرق تسد باثارة النعرات القومية والدينية بين شعوب المنطقة بغية خلق ثغرات واضعاف قوى الشعوب المتطلعة للحرية، وراحت تنفخ ليل نهار في الكور لتشعل النار هنا وهناك، ولكن وقودها أبناءها ومزارعها ومعاملها وثرواتها وسلامها وأمنها.

سقوط الديمقراطية

حاول البعض أن يشوه مفهوم الديمقراطية نظريا وعمليا. فمن الناحية النظرية يدّعي البعض، بل ويثقف على أساس ان الديمقراطية دخيلة! جاء بها الاستعمار والكفرة فلا تنسجم مع مجتمع له خصوصيته وتقاليده المشرعنة في التسلط والقهر والاستعباد.. ولما كانت الديمقراطية تنفي هذا الاسلوب في حكم الشعب، اذن هي غير صالحة، على الأقل من وجهة نظر الطغاة. أما من الناحية العملية، فقد ركب بعض الوصوليين موجة الديمقراطية والحرية والمساواة بعد أن أدركوا ان زمام الامور أوشكت أن تفلت من أيديهم لا محالة، ورفعوا شعار الديمقراطية وركبوا أمواجها، وما أن جلسوا على كرسي الحكم حتى ظهر زيفهم وبعدهم عن روح الديمقراطية وأخلاقياتها ومفاهيمها التقدمية الانسانية، وشرعوا يكرسون ويرسخون المفاهيم الدكتاتورية الرجعية البالية باسم الديمقراطية، وعليه أصبحت الديمقراطية الصحيحة غريبة في الشرق الأوسط، بل وسحقت تحت أقدام أعدائها التقليديين. ومما يؤسف عليه فان الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي تنادي بالديمقراطية فرقتها مصالحها، وتخلت عن أهدافها السامية في تكريس الثقافة الديمقراطية وتوحيد صفوفها والدفاع عنها سواء في صناديق الانتخابات أو في مجابهة القوى الرجعية التي استطاعت أن توحد صفوفها وتخلق لها أجندات في الداخل، ومصادر دعم وتمويل من الخارج من القوى والدول التي لا يسعدها انتصار الديمقراطية في العالم الثالث.

ولكي تشوه صورة الديمقراطية اغرقت هذه البلدان بصراعات دموية وعقائدية وحزبية حتى ظن البعض ان الابقاء على القديم الرجعي والدكتاتوري الشمولي أفضل من الحلم بالديمقراطية، والتي كما يعتقدون مخطئين، هي التي جلبت لهم هذا الخراب والدمار والاقتتال بين الشعب الواحد، متجاهلين ان قوى استعمارية متحالفة مع الرجعية في الداخل تعمل على تشويه مفاهيم الديمقراطية الحقيقية. وبذلك تكون تلك القوى التي ركبت موجة الديمقراطية زورا، قد صعدت الى سدّة الحكم وجعلت القوى الديمقراطية الحقيقية تتخبط في صراعات جانبية، وبالنتيجة ستفقد الجماهير الثقة بتلك القوى التي علقت عليها الآمال في تحقيق أحلامها في الحرية والعيش الكريم، وليقودها هذا اليأس والإعلام المضلل الى نير الدكتاتورية مرة أخرى، فترضخ صاغرة للقوى الرجعية التي استطاعت أن توقعها في شركها.

يا أبناء شعبنا العظيم.. لقد دفعنا الثمن باهضا من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية والسلام والأمان، لا تفرطوا فيها منخدعين بأحابيل المستعمرين، فقد دفع الشعب الآشوري ولا يزال يدفع ثمن خيانة البعض الذين ساوموا بالوطن، فخسرنا كل شيء، تاريخا وحضارة،

البقية على ص ١١

المكونات القومية في منطقتنا.. بين التهميش والبحث عن الخلاص

■ أبو نينوس- بغداد

تجتاح بعض دول الشرق الأوسط أحداث وتطورات دامية من شأنها قلب كل الحسابات والتوقعات رأسا على عقب. ومما يلفت النظر بأن مسألة المكونات القومية والطوائف والمذاهب والأديان المختلفة الأخرى في هذه الدول -التي يطلق عليها اسم "الأقليات" حسب المفهوم الأميركي والأوروبي- أخذت تحتل موقع الصدارة من حيث الترقب والمتابعة والاهتمام محليا وإقليميا ودوليا.

إذ تصاعدت وبشكل بارز المطالبات بإقرار حقوق هذه المكونات وضمان حمايتها وردّ الاعتبار لها، لا سيما على النطاق السياسي، فلم تعد مقبولة بعد الآن تلك النغمات البالية التي كانت بعض الحكومات تتباهى بعزفها على حساب طمس حقوق هذه المكونات بمختلف الأساليب البائسة والخبيثة وبمسميات متعددة مثل الحقوق الثقافية وغيرها. فقد بات واضحا بأن المطلوب هو الاعتراف السياسي الكامل بهذه المكونات وعلى قواعد راسخة من العدل والمساواة في الواجبات والحقوق الوطنية والقومية على حد سواء جنبا الى جنب مع كل المكونات الاخرى.

وقد ورد في مسودة الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات التعريف الآتي لهذا المصطلح "الأقلية هي جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة ويتميز أبناؤها عرقيا أو لغويا أو دينيا عن بقية أفراد المجتمع، ويحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم"، وهو نفس التعريف الذي وضعته اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، ورغم ذلك فهناك اشكالية تتعلق بهذا التعريف وفق ما هو سائد في الأدبيات السياسية لمختلف الأمم.

حيث ان استخدام مصطلح الأقلية لا يتفق بأي شكل من الأشكال مع مختلف مناهج وأفكار وممارسات الكثير من الأنظمة الحاكمة، لأن اعتماد مصطلح الأقليات قام على أساس الخلفية الثقافية الفكرية الدولية أثناء الحرب العالمية الثانية مع سيادة مفهوم -الدولة القومية- غير ان الحال يختلف تماما بالنسبة للدولة الوطنية التي تتخذ من -المدنية الوطنية- مرجعية لها، فهي لا تعترف بالأكثرية ولا بالأقلية على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي، فالجميع سواسية وعلى قاعدة إقرار قانوني بالعدالة، والكل لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

أما حينما تكون مرجعية الدولة قائمة على أساس عرقي، وكمثال على ذلك، اذا كانت الدولة عربية، فان جميع من ليسوا عربا سيتم اعتبارهم "أقليات" وفق نظام الدولة ونهجها، وهذا ما يحدث أيضا إن كان نظام الحكم دينيا أو طائفيا أو إثنيا. وهنا يكون لمصلح "الأقلية" وجود حقيقي، فتتجلى الاشكالية الكبرى لأن تأسيس مثل هذه الدولة يعني التأسيس لكيان دولة لا تعترف بالآخر المختلف عنها عرقا أو طائفة أو إثنية، وهذا من شأنه أن يؤدي الى نشوء أمة سياسية هشة تلجأ الى ممارسة القوة والقمع لحماية مصالحها الأنانية، ويبقى التنوع العرقي والطائفي والإثني واقعا لا تخلو منه الدولة.

وهكذا نرى بأن الاشكالية تظهر حينما نؤسس لدولة وفق الاقرار بالعرق الواحد أو بالطائفة الواحدة أو بالمذهب الواحد في امتلاك الحكم والدولة وفق الهوية والمصالح الخاصة إن كانت قومية أو طائفية، وحينها سوف لا يشعر المواطن الآخر بالانتماء للدولة -الوطن- إذ سينهار الولاء في ظل مثل هذه الدولة التي ستمارس حتما سياسة التمييز والاقصاء ضد كل مكونات الشعب الاخرى.

ومن هذا المنطلق، يتضح بأن الدولة الوطنية وحدها هي القادرة على احتواء التنوع، حيث انها تحترم هذا التنوع وتعطيه مجاله في التعبير عن الهوية والخصوصية الذاتية معتمدة على مبدأ المواطنة الذي يقر بالمواطن كوحدة سياسية تامة مجردة عن انتمائه وهويته باعتبار ان الدولة هي مجموع مواطنين متكافئين ومتساوين بغض النظر الى اصولهم العرقية وخلفياتهم الدينية أو الإثنية، فهي موطنهم وكيانهم المشترك الذي يرعى مصالحهم المشتركة دون أية تفرقة أو تمييز.

فالدولة القومية أو الطائفية أو النموذج السائد في منطقتنا على حساب نموذج الدولة الوطنية هو الذي هشم أنظمتها ووقف حائلا دون ايجاد المشترك الوطني والهوية الوطنية المعبرة عن جميع مواطني الدولة وذلك بسبب احتكار السلطة قوميا أو مذهبيا أو طائفيا وحرمان المواطن المقابل من حقوقه وأيضا من المشاركة السياسية، وهذا ما أدى الى نفور أبناء المكونات الأخرى في هذه الدولة أو تلك واستيائهم من هذا التجاهل، فترسخ لديهم الشعور بالاستعباد والاستبعاد مما أدى الى عدم اندماجهم الحقيقي في الدولة ومن ثم الانكفاء على الذات، فتضخمت هويتهم وتعاظمت همومهم القومية وأمانيهم في ايجاد الوسائل للتركيز على الانكفاء بممارسات متميزة تمثل ذاتهم وهويتهم ومصالحهم ومستقبلهم.

ان تاريخ هذه المنطقة يثبت كيف ان مدّ حركات التحرر من الاستعمار ومن الأنظمة الجائرة كان على الدوام مدا متنوعا شاركت فيه جميع المكونات. وقد برهنت الأحداث بأن نموذج الدولة المحتكرة على أساس الأكثرية أو الأقلية أو الطائفية أو الإثنية لم يعد قادرا على الصمود والبقاء، إذ انه عصر انهيار الدولة التقليدية التي احتكرت فيها السلطة والثروة والمال وذلك ما أعماها عن النظر بالتساوي الى جميع أبناء الوطن، فلجأت الى التفرقة والتمييز والطغيان وهذا كان من أهم عوامل سقوطها وبلمح البصر.

ولا شك ان ما يجري من حولنا ما هو إلا جزء مهم من المخطط الأميركي الساعي الى تغيير خارطة هذه المنطقة استغلالا للحكمة السياسية الدارجة (ان الشعوب هي التي تصنع مستقبلها)، وهذا الهدف سوف لن يتحقق إلا بتغيير الأنظمة الحاكمة، خاصة الاستبدادية منها، وذلك من أجل إقامة شرق أوسط جديد خال من الظلم والطغيان، ويعمل من أجل السلام مع كل دول المنطقة.

فحسب الزعم الأميركي، فان المغبونين من كل المكونات سيكون لهم دورهم في انتاج الدولة المدنية الديمقراطية الى جانب شركائهم في هذه الأوطان بعد أن وجدوا الوسيلة التي تضمن لهم الخلاص من كل معاناتهم ومحنهم وذلك عن طريق بناء ذاتهم، وتعزيز مقومات وجودهم الحضارية والفكرية والثقافية والتراثية، وتواصل سعيهم السلمي من أجل تحقيق كافة تطلعاتهم المشروعة والعيش بكرامة ووئام وسلام مع جميع مكونات الوطن في ظل العدالة والمساواة الحقيقية الكاملة، ولكن قبل كل ذلك أن يتسموا باليقظة وأن يكونوا على حذر تام، لأن ما آلت اليه الامور في العراق بعد إسقاط النظام السابق يدعو الى الرثاء حقا، خاصة فيما يتعلق بأوضاع أبناء شعبنا، وما لحق بهم من المآسي والآلام من خلال عمليات القتل والتشريد والسلب والنهب والتهجير والارهاب الدموي المقيت، ناهيك عن التهميش والغبن الواضح الذي يحيط بآمالهم وطموحاتهم القومية الوطنية المشروعة والذي أصابهم بالخيبة واليأس والاحباط. فأميركا تبحث عن مصالحها قبل أن تفكر عن مصلحة أي شعب أو أي مكون آخر أينما كان في هذا العالم.